تقرير حكومي حول عملية «بن لادن» يتهم واشنطن بالعدوان على سيادة إسلام أباد

باكستان: الإرهاب يبدأ مسلسل استهدافه لزرداري.. باغتيال قائد حرسه الخاص

أسامة بن لادن

علي زرداري

اسلام اباد - «وكالات»: قتل قائد الحرس الخاص بالرئيس الباكستاني آصف علي زرداري في تفجير في مدينة كراتشي، بحسب ما قالت الشرطة.

وقد لقي القائد بلال شيخ واثنان من مساعديه حتفهم في التفجير، الذي وقع بالقرب من أحد مكاتب حزب الشعب الباكستاني الذي يرأسه زرداري.

وأفادت الأنباء أيضا بإصابة عدد من الأشخاص بجروح في الهجوم.

وكان شيخ عضوا نشيطا في حزب الشعب الباكستاني، وكان هو المسؤول عن حماية نجل زرداري، بلوال بوتو-زرداري.

وقد طوقت الشرطة المكان الذي وقع فيه الهجوم، والذي يوجد في منطقة غورو ماندير في كراتشي.

وقال ضابط الشرطة رجا عمر خطاب «يبدو أن الانتحاري توجه إلى سيارة شيخ، وفجر نفسه في الخارج أمام المقعد الأمامي للسيارة حيث كان شيخ يجلس».

ويقع مقر إقامة الرئيس في كراتشي أيضا.

ولم تعلن أي جماعة بعد مسؤوليتها عن الهجوم.

وكان عدد من الهجمات قد وقع في الفترة الأخيرة في أرجاء مختلفة من البلاد منذ تولي رئيس الوزراء الجديد نواز شريف السلطة الشهر الماضي، ووجه اللوم بشأنها إلى الجماعات الإسلامية، بمن فيها جماعة طالبان باكستان.

وعلى صعيد باكستاني منفصل اعتبر تقرير أعدته لجنة تحقيق باكستانية أن القرار الأحادي الجانب الذي اتخذته الولايات المتحدة لشن عملية عسكرية لاعتقال أو قتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في الأراضي الباكستانية، «عدوان أمريكي» على سيادة باكستان.

ونشرت لجنة أبت آباد التي حققت في ظروف الغارة الأمريكية تقريرها بعد تكليف حكومي، وكيف عاش بن لادن سرا على مدى تسع سنوات في بلدة أبت آباد الباكستانية دون أن يتمكن أحد من اكتشافه.

ويوضح تقرير اللجنة التي تشكلت في يونيو 2011، «مدى ازدراء واشنطن للسيادة الباكستانية واستقلال أراضيها»، وكذلك «الفشل الشامل لباكستان في كشفها عن وجود بن لادن على أراضيها لعقد من الزمن».

ويحمل التقرير -الذي اعتمد معدوه على أكثر من 200 شهادة شاهد عيان وأفراد من عائلة بن لادن وجاء في 336 صفحة- الحكومة الباكستانية والجيش على السواء مسؤولية «العجز الذريع» الذي أدى إلى فشل جماعي سمح لبن لادن بالعيش سرا، وللولايات المتحدة بانتهاك السيادة الباكستانية عبر تنفيذ هجوم على أراضيها دون أن يعلم الجيش أو الحكومة بذلك.

وركزت انتقادات لجنة التحقيق على الجيش بشكل خاص، وقالت إن قياداته السياسة والعسكرية تفتقر كليا لأي سياسة يمكن من خلالها التعامل مع تأمين الحدود الغربية ضد أي انتهاك محتمل للأراضي الباكستانية أو حتى أجوائها، مشيرة إلى أن أجهزة الرقابة «رادارات» كانت «منشورة في أوقات السلم» ولم تفعّل على الحدود الغربية مع أفغانستان.

وبين التقرير أن السياسة الدفاعية الباكستانية «عفا عليها الزمن»، وتحدث عن غياب أي خطط أو عمل استباقي يمكن الرد من خلاله على أي غارة أمريكية أحادية الجانب.

ويقول أحمد شجاع باشا الذي كان رئيسا للمخابرات في حينها إن إسلام آباد أصبحت «ضعيفة جدا» وتعتمد على واشنطن للقيام بأي عمل دفاعي ضد السياسات الأمريكية.

وأضاف باشا للجنة التحقيق «نحن أصبحنا دولة ضعيفة جدا وخائفة»، مشيرا إلى أن قضية بن لادن «لم تكن تمثل فشلا فرديا أو مؤسساتيا، بل فشلا جماعيا وممنهجا».

وزعم باشا بأن المجتمع الباكستاني مخترق بشكل كبير من قبل أجهزة المخابرات الأمريكية، مستندا إلى ما نقله عن ضباط أمريكي «أنتم رخيصون.. يمكننا أن نشتري الواحد منكم بتأشيرة لأميركا أو بوجبة غداء. نستطيع أن نشتري أي واحد منكم».

ومما خلصت إليه اللجنة أن المخابرات الباكستانية توقفت عن ملاحقة بن لادن بعدما توقفت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «سي آي أي» عن المشاركة في المعلومات بشأن الأماكن المحتملة لبن لادن عام 2005.

الكوريتان تحاولان إعادة فتح «كايسونغ».. مجدداً

سول - «وكالات»: بدأت كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية امس الاول محادثات في كايسونغ بكوريا الشمالية بشأن إعادة فتح مجمع كايسونغ الصناعي المشترك الذي أغلق قبل ثلاثة أشهر في أوج التوتر بين البلدين. لكن الطرفين لا يزالان يتبادلان الاتهامات بشأن المسؤولية عن إغلاق المجمع.

ومجمع كايسونغ الصناعي الذي بني في 2004 كان يعمل فيه نحو 53 الف كوري شمالي في 126 مصنعا كوريا جنوبيا، يشكل أحد آخر الرموز المتبقية للتطبيع بين الكوريتين فضلا عن أنه مصدر مهم للعملات الصعبة لكوريا الشمالية. ويقع المجمع على مسافة عشرة كلم داخل الأراضي الكورية الشمالية. وجاء إغلاق المجمع وسط احتدام التوتر بين الكوريتين إثر إجراء بيونغ يانغ تجربة نووية وتشديد الأمم المتحدة العقوبات عليها وإجراء الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تدريبات عسكرية.

وتريد سول حاليا ضمانات من كوريا الشمالية بعدم إغلاق كايسونغ من جانب واحد وهذا سيكون أمرا صعبا لبيونغ يانغ لأنه سيعني أنها تتحمل كامل المسؤولية عن إغلاقه الذي تم في أبريل الماضي.

كما تريد سول تعهدا بضمان الحركة إلى داخل وخارج المجمع وكذلك التعويض عن الخسائر الناجمة عن تعليق العمل، وهو مطلب من المرجح ألا تقبل به بيونغ يانغ. وقال الناطق باسم وزارة الوحدة الكورية الجنوبية كيم هيونغ سوك للصحفيين أمس «لن نقبل بظروف تعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل الأزمة».

لاتهام أنصارها بالتورط في مقتل ناشط يساري

فرنسا تحظر 3 جماعات دينية متطرفة

باريس - «وكالات»: حظرت فرنسا ثلاث جماعات يمينية متطرفة لإتهام أنصارها بالتورط في مقتل ناشط يساري في شجار وقع في باريس.

وقالت المتحدثة باسم الحكومة نجاة فالو بلقاسم إن جماعات «الطريق الثالث» و«الشباب الوطني الثوري» و«رابطة الرغبة بالحلم» قد حلت رسميا».

وأعقب إعلان الأربعاء موت الناشط اليساري كليمن ميريك البالغ من العمر 18 عاما.

وكان قد تعرض إلى ضرب مبرح في شجار وقع في منطقة تسوق مزدحمة بين ناشطين مناهضين للفاشية وآخرين من اليمين المتطرف في يونيو.

ويواجه خمسة أشخاص على صلة بالجماعات المحظورة تهما لتورطهم في الحادث.

وقالت فالو بلقاسم إن الحركات الثلاث توفرت على خصائص «المليشيات الخاصة» التي «تحث على التميز والكراهية والعنف».

وكان رئيس الوزراء الفرنسي جان مارك إيرولت طلب من وزير الداخلية اتخاذ خطوات «عاجلة» لحل «الشباب الوطني الثوري» الجناح العسكري لجماعة «الطريق الثالث».

ونقلت وكالة فرانس برس عن سيرج أيوب زعيم كلا الجماعتين قوله إن «قرار الحكومة كان إساءة استخدام للسلطة».

واضاف أنه سيستانف الحكم أمام مجلس الدولة، الذي يمثل أعلى محكمة إدارية في فرنسا.

وأنكرت الجماعات الثلاث، وهي تعمل في هامش الحياة السياسية الفرنسية، أي صلة لها بحادثة الشجار.

ونقل عن أيوب قوله إنه قام مسبقا بحل الحركتين في يونيو «لكي لا يتم حلها من قبل آخرين».

وقد قامت الشرطة باستجواب أيوب بعد حادثة القتل إلا أنه لم يكن من المشتبه فيهم المباشرين فيها.

وتشهد فرنسا توترا مطردا بين اليسار واليمين إثر النقاش الحاد في المجتمع بشأن زواج مثليي الجنس.

وتعهدت الحكومة بالقيام بحملة على الجماعات الفاشية في البلاد.

وقد وضع ميريك تحت العناية المركزة وأجهزة إدامة الحياة قبل أن يعلن عن وفاته سريريا وتوقف دماغه عن الحياة، بعد إصابته في الشجار الذي وقع في محطة قطارات سانت لازار في شمال غرب العاصمة الفرنسية.

وقال الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إنه يدين الهجوم «بأقصى تعبير».

ووصف حزب الجبهة الوطنية، الذي يمثل أقصى اليمين في السياسة الفرنسية، قتل ميريك بأنه «مروع».

مما يهدد عملية السلام المتعثرة

تركيا: المتمردون الأكراد يختارون بايك لقيادة «العمال»

اسطنبول - «وكالات»: عين المتمردون الأكراد في تركيا ناشطا متشددا في مواقفه كرئيس مشارك للجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني ليحل محل زعيم معتدل نسبيا مما يهدد عملية السلام مع أنقرة التي تعثرت بفعل تجدد أعمال العنف.

واكد الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني علنا امس الاول التزامه بإنهاء الصراع الذي أودى بحياة 40 الف شخص على مدى 29 عاما.

لكن الإطاحة بمراد كارايلان نائب زعيم الحزب عبد الله أوجلان وتعيين المتشدد جميل بايك والناشطة بسي هوزات بدلا منه لرئاسة الجناح السياسي معا تزامن مع تعثر عملية السلام في الأسابيع القليلة الماضية.

وفتر الحماس لعملية السلام مع تجدد هجمات حزب العمال الكردستاني وانتقادات تركيا لوتيرة انسحاب المتمردين الذي بدأ في مايو الماضي من البلاد إلى شمال العراق.

ومازال أوجلان الذي بدأ محادثات سلام مع انقرة العام الماضي ودعا إلى وقف إطلاق النار في مارس هو الزعيم رغم سجنه في جزيرة قريبة من اسطنبول منذ عام 1999.

وتعهد حزب العمال الكردستاني في بيان بمواصلة جهود السلام «رغم الموقف السلبي الذي تنتهجه الحكومة... ندعو الجميع للمشاركة في الكفاح الديمقراطي حتى نتمكن جميعا من العيش معا في اخوة على اساس حل للمشكلة الكردية وتطبيق الديمقراطية في تركيا.»

ولم يورد البيان سببا لتغيير كاريليان.

وقالت وسائل إعلام تركية إن كارايلان عين رئيسا للجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني لكن لم يتسن على الفور التأكد من ذلك.

واتخذت القرارات في اجتماع عام عقد في معقل الحزب بجبل قنديل بشمال العراق شارك فيه 162 مندوبا من تركيا وسوريا والعراق وإيران.

ويضغط ساسة موالون للأكراد على الحكومة التركية للوفاء بتعهداتها بإجراء إصلاحات في إطار عملية السلام لتعزيز حقوق الأكراد الذين يمثلون 20 في المئة من سكان تركيا البالغ عددهم 76 مليون نسمة.

جميل بايبك

مقاتلون تابعون لحزب العمال الكردستاني

الاحتلال يقيد وصول المسلمين إلى «الأقصى» في رمضان

القدس المحتلة - «وكالات»: وضعت إسرائيل مجموعة قيود على الفلسطينيين الراغبين في دخول مدينة القدس والصلاة في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك، وهو ما اعتبرته جهات مختصة تقييدا لحرية الفلسطينيين في العبادة.

وتحرم التعليمات الجديدة المنشورة في موقع الجيش من هم دون سن الـ35 من دخول القدس والصلاة في الأقصى، وفي المقابل تسمح لمن تجاوزوا الستين بالدخول.

وتحدد إسرائيل كل عام الشروط والفئات المسموح لها بالوصول إلى القدس عبر الحواجز التي تربطها بالضفة الغربية، ضمن ما تصفه بالتسهيلات على الفلسطينيين خلال شهر رمضان.

ووفق بيان للجيش الإسرائيلي على موقعه الإلكتروني فإن من هم فوق سن الستين فقط يسمح لهم بدخول إسرائيل دون تصريح، بينما يقتصر دخول النساء والرجال فوق سن الأربعين دون تصاريح على أيام الجمعة وليلة القدر، وتعطى تصاريح لمن تتراوح أعمارهم بين 35 و40 عاما للموافقة الإسرائيلية.

من جهته أكد مدير المسجد الأقصى عزام الخطيب أن الاحتلال يضع قيودا على حرية العبادة المكفولة في كافة المواثيق الدولية، مشيرا إلى ترتيبات لاستقبال المصلين من أنحاء فلسطين.

وقال الخطيب إن التسهيلات التي أعلنتها إسرائيل تتعلق بأيام الجمعة، في حين يشترط الحصول على تصاريح للصلاة بالمسجد الأقصى في باقي أيام الأسبوع.

وتوقع مدير المسجد وصول نحو 150 ألف مصل إلى الأقصى اليوم في الجمعة الأولى من رمضان، في حين يتسع المسجد وساحاته لأكثر من 350 ألف مصل في الأيام العادية.

وندد باقتحام مستوطنين امس الاول لباحات المسجد، موضحا أنهم يأتون بذريعة السياحة، لكنهم يؤدون طقوسا دينية ويتعاملون مع الأقصى باعتباره الهيكل المزعوم.

.. والأسرى يلوحون بإضراب مفتوح عن الطعام

الأراضي المحتلة - «وكالات»: قال وزير شؤون الأسرى في السلطة الفلسطينية عيسى قراقع امس الاول إن نحو 500 أسير فلسطيني لدى إسرائيل يعتزمون خوض إضراب مفتوح عن الطعام بداية سبتمبر المقبل.

وذكر قراقع في مؤتمر صحفي عقده في رام الله أن الأسرى المشاركين في الإضراب سيكون أغلبهم من ذوي الأحكام العالية والمؤبدات للضغط من أجل الإفراج عنهم من السجون الإسرائيلية.

واعتبر قراقع أن مثل هذه الخطوة ستكون مقدمة لخطوات أكثر تصعيدا من قبل الأسرى ضد استمرار اعتقالهم لدى إسرائيل، خصوصا في حال فشل جهود وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في الوصول إلى حل بشأن هذا الملف.

وتطالب السلطة الفلسطينية بالإفراج عن الأسرى القدامى لدى إسرائيل ضمن مواقفها لاستئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل المتوقفة منذ مطلع أكتوبر 2010.

وتعتقل إسرائيل أكثر من 4600 فلسطيني يخوض منهم 12 أسيرا إضرابا مفتوحا عن الطعام منذ فترات متفرقة للمطالبة بالإفراج عنهم. وبهذا الصدد قال قراقع إن الأسرى المضربين عن الطعام باتوا يعانون واقعا إنسانيا سيئا وأوضاعا صحية بالغة الخطورة، في ظل استهتار كامل من قبل إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بحياتهم.

وذكر أن الحالة الصحية لغالبية الأسرى المضربين في تدهور مستمر وباتوا يعانون أوجاعا في مختلف أنحاء أجسادهم ونقصا في الوزن وتراجعا في دقات القلب وضعفا عاما وتشوشا في الرؤية.

السودان: الإفراج عن رئيس المخابرات السابق

الخرطوم - «وكالات»: أطلق السودان سراح رئيس المخابرات السابق بعد تبرئته من اتهامات بأنه كان ضالعا في محاولة للانقلاب على الرئيس عمر حسن البشير العام الماضي.

وكانت حكومة السودان قد أعلنت في نوفمبر الماضي أنها اعتقلت رئيس المخابرات السابق صلاح قوش و12 ضابطا من الجيش وأجهزة الأمن بعد إحباط محاولة للانقلاب. ولم يقدم المسؤولون تفاصيل كثيرة عن الانقلاب المزعوم.

وقال قوش لرويترز أثناء حفل استقبال أقامه في منزله الفخم إن الادعاء أسقط الاتهامات الموجهة له لنقص الأدلة.

وأضاف أن بعض الناس قاموا أيضا بوساطة لصالحه، معبرا عن امتنانه للبشير للإفراج عنه.

ولم يمثل قوش للمحاكمة قط في هذه الاتهامات، وأفرج عنه في أول أيام شهر رمضان.

وكان البشير قد أصدر عفوا عن ستة ضباط أمن وتسعة ضباط جيش اتهموا بالضلوع في محاولة الانقلاب المزعومة بعد أيام من صدور أحكام قضائية بسجنهم.

ويحكم البشير السودان منذ 23 عاما، وقد صمد في وجه حركات تمرد وعقوبات أمريكية تجارية مفروضة منذ سنوات، وأمر اعتقال أصدرته المحكمة الجنائية الدولية، وفقدان معظم ثروة البلاد النفطية بانفصال جنوب السودان.

وأدى ارتفاع أسعار الغذاء الناجم عن فقدان النفط كمصدر للعملة الصعبة المستخدمة في استيراد الغذاء إلى عدد من الاحتجاجات ضد البشير منذ انفصال جنوب السودان في يوليو 2011.

ليبيا: الحكومة تستعيد السيطرة على «الداخلية»

طرابلس - «وكالات»: قال مسؤول امس الاول ان الحكومة الليبية استعادت السيطرة على وزارة الداخلية من مجموعة مسلحة حاصرت المبنى لمدة اسبوع.

وكانت المجموعة أمرت العاملين بالوزارة بمغادرة المبنى في الثاني من يوليو وظل رجالها هناك لأيام وأغلقوا المدخل الرئيسي للمجمع بأكوام من الرمال.

وقال أحد أفراد المجموعة المسلحة إنهم سيبقون هناك إلى أن تحل السلطات اللجنة العليا للأمن وهي قوة مسلحة يقولون ان وزارة الداخلية تساندها.

وتتألف اللجنة من أفراد الميليشيات الذين شاركوا في الاطاحة بمعمر القذافي عام 2011 وكثيرا ما يكونون أقوى عدة وعددا من الشرطة. وقال مسؤول في وزارة الداخلية مشترطا عدم نشر اسمه «شكلت الحكومة لجنة وزارية لحل الأزمة ونجحت في استعادة الوزارة الليلة الماضية.»

واضاف «لا نعرف الاتفاق الذي تم التوصل اليه أيا كان لكن العمال يعابنون المبنى حاليا وهو في حالة جيدة.»

وقالت وكالة الأنباء الليبية ان الوزارة تدعو العاملين بها للعودة الى مكاتبهم.

وتتألف الجماعات المسلحة من مقاتلين سابقين من انحاء ليبيا تنامت قوتهم ومطامحهم منذ الاطاحة بالقذافي في حين تحاول الحكومة المركزية الضعيفة جهدها لفرض سلطتها عليهم.

وقالت الحكومة انها تضع خططا لحل الميلشيات لكنها لم توضح كيف ستتصدى السلطات للمجموعات المسلحة.